

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 199 @ مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ السُّوقِ شَيْئًا بِدُونِ أَنْ يُذْكَرَ
تَعَجُّيلُ الثَّمَنِ وَلَا تَأْجِيلُهُ لَزِمَ عَلَيْهِ أَدَاءُ الثَّمَنِ فِي الْحَالِ
أَمَّا إِذَا كَانَ جَرَى الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِإِعْطَاءِ
جَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ بَعْضِ مُعَيَّنٍ مِنْهُ بِعَدِّ أَسْبُوعٍ أَوْ شَهْرٍ لَزِمَ
اتِّبَاعُ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْبَيْعُ مُطْلَقًا أَيْ
لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ تَأْجِيلُ الثَّمَنِ أَوْ تَعَجُّيلُهُ فَالْبَيْعُ يَنْدَعَقِدُ
عَلَى أَنْ الثَّمَنَ مُعَجَّلٌ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ
مُعَجَّلًا وَإِنْ نَسِمَا يَنْتَبِهُ الْوَاجِلُ بِالشَّرْطِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْعُرْفُ فِي
بِلَادِ تَأْجِيلِ الثَّمَنِ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ فَالْبَيْعُ يَنْصَرِفُ إِلَى ذَلِكَ
لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا (انْظُرْ الْمَوَادَّ 46 و 44 و
54) . إِنْ اخْتَلَفَ فِي التَّأْجِيلِ وَالْأَجَلِ : - وَإِذَا اخْتَلَفَ
الْمُتَعَاقِدَانِ فِي تَأْجِيلِ الثَّمَنِ فَقَالَ الْبَائِعُ إِنَّهُ مُعَجَّلٌ
وَقَالَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ مُؤَجَّلٌ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ لِأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ الْأَجَلِ (انْظُرْ الْمَادَّةَ 9 -) وَالْبَيْعُ بِنَدَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي
لِأَنَّ دَعْوَاهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَالْبَيْعُ بِنَدَةِ شُرْعَةٍ لِلْثَبَاتِ خِلَافِ
الظَّاهِرِ (انْظُرْ الْمَادَّةَ 77 -) أَمَّا فِي بَيْعِ السَّلَامِ فَالْقَوْلُ
لِمُدَّعِي الْأَجَلِ لِأَنَّ زَا فِي الْأَجَلِ مُدَّعٍ لِفَسَادِ بَيْعِ السَّلَامِ ،
وَمُدَّعِي الْأَجَلِ مُدَّعٍ لِيَصِحَّةِ السَّلَامِ فَكَانَ الْقَوْلُ لِمُدَّعِي
الصَّحَّةِ ، وَإِذَا كَانَ الْخِلَافُ فِي مَقْدَارِ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي
الْأَجَلِ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُذَكَّرًا لِلزِّيَادَةِ (انْظُرْ الْمَادَّةَ 76 -) .
مِثَالُ ذَلِكَ : إِذَا قَالَ الْبَائِعُ : بَعْتُ مُؤَجَّلًا إِلَى شَهْرٍ فَقَالَ
الْمُشْتَرِي بَلْ إِلَى شَهْرَيْنِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ . وَإِذَا أَقَامَ
الطَّارِفَانِ الْبَيْعَ بِنَدَةِ رُجْحَاتٍ بَيِّنَةٍ الْمُشْتَرِي لِأَنَّ بَيِّنَةَ
الْبَائِعِ أَثْبَتَتْ الظَّاهِرَ ، وَالْبَيْعُ بِنَدَةِ شُرْعَةٍ لِلْثَبَاتِ
وَإِذَا اتَّفَقَ الطَّارِفَانِ عَلَى مَقْدَارِ الْأَجَلِ لَكِنْ اخْتَلَفَا فِي
مُرُورِ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّ الْمُشْتَرِي مُذَكَّرٌ لِمُرُورِ
الْأَجَلِ (انْظُرْ الْمَادَّةَ 76 -) فَإِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ قَائِلًا : بَعْتُ

هَذَا الْمَمَالِ قَبْلَ شَهْرَيْنِ عَلَى أَنْ يَكُونِ الثَّامِنُ مُؤَجَّلاً إِلَى
الْقَضَاءِ شَهْرَيْنِ وَقَدْ مَرَّ الْأَجَلُ وَأَطْلُبُ أَنْ يَدْفَعَ لِي
الْمُشْتَرِي الثَّامِنُ فَقَالَ الْمُشْتَرِي : نَعَمْ قَدْ اشْتَرَيْتَ الْمَمَالِ عَلَى
أَنْ يَكُونِ ثَمَنُهُ مُؤَجَّلاً إِلَى شَهْرَيْنِ لَكِنْ لَمْ يَمْضِ عَلَى ذَلِكَ
إِلَّا شَهْرٌ وَاحِدٌ فَقَالَ قَوْلُ هُنَا لِلْمُشْتَرِي وَإِذَا أَقَامَ الطَّارِفَانِ
الْبَيْتَ رُجِّحَتْ بَيْتَةُ الْمُدَّعِي لِأَنَّ بَقَاءَ الْأَجَلِ أَصْلُ
لَا تَفَاقِ الطَّارِفَيْنِ عَلَى وَجُودِ الْأَجَلِ وَعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي مَرُورِ الْأَجَلِ كَمَا يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ مِنْ
وَجْهِ آخَرَ لِأَنَّ هُنَا يُذَكِّرُ تَوَجُّهُ الثَّامِنِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ
فَلِهَذَا يَنْبَغِي السَّيِّيئِينَ كَأَنَّ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ لِلْمُشْتَرِي (رَدُّ
الْمُحْتَارِ) .